

مقدمة

مصر ومعنى جديد للقوة الدولية

المعنى السائد في تعريف القوة بين الدول والمنتشر في أدبيات الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية والعلوم السياسية هو أن هناك فاعلين دوليين، أحدهما يريد من الآخر أن يفعل سلوكا دوليا، لا يريد فعله لما يسببه ذلك له من ضرر واضع، فإذا فام هذا الفاعل الآخر في تغيير سلوكه بالاستجابة للفاعل الأول، نخلص بان الفاعل الأول لديه نفوذ وقوة على الفاعل الآخر.

٤- أن يضمن الفاعل الأول أن يحصل الفاعل الآخر على قدر من المصالح الخاصة له أثناء ممارسة الضغط أو التهديد،

٥- أن يعمل الفاعل الأول أن لا يكون ندم الفاعل الآخر في الاستجابة لأهداف ورغبات الفاعل الأول كبيرا؛ مما قد يدفع الآخر في العمل على عكس سلوكه التوافقي، و انتهاج مواقف تنافسية أو تناقضية.

هذا التعريف الجديد للقوة الدولية يتسم بأربع سمات أساسية: أولاً، أنه قائم على التفاوض الرسمي أو غير الرسمي أو كليهما المستمر بين الفاعلين، ثانياً، يقوم بتوسيع مفهوم المصالح بشكل يمكن معه التعامل مع التفاعلات المصلحية المختلفة على مستويات مختلفة للتفاعل الداخلي والخارجي في مجال الاعمال أو الاقتصاد أو جانب العسكري والاستراتيجي والخارجي، ثالثاً، يأخذ في الاعتبار التغير المستمر في التفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية بالأمر الذي يساعد على انبثاق بيئة دولية ثالثة تعبر عن اختراق القوى العولمية للمستويات المحلية داخل كل وحدة

ولكن في ضوء انتشار سبارة المساومة القهرية وتعدد طبيعة القوى التي لها تأثير على سلوك الدول، حيث وسع التأثير على سلوك الدولة من جانب الشركات الدولية والأفراد والمؤسسات الإقليمية والجماعات العابرة للقارات، وانتشار تشابك العوامل السياسية مع العوامل الاقتصادية، أضحي هذا التعريف قاصراً بسبب اقتصره على التفاعل بين الدول فقط. الأمر الذي طرح على المفكرين الاستراتيجيين ضرورة خلق مفهوم جديد يأخذ في الاعتبار الطبيعة المتغيرة للقوة الدولية، التي انفصلت عن الطبيعة المؤسسية أو الوظيفية لصانع القرار الاستراتيجي. وتقترح تعريفاً يسير كالتالي:

١- يكون الفاعل الأول لديه قوة على الفاعل الآخر، عندما تكون هذه القوة متناسبة مع طاقة وقدرة الفاعل الآخر على الفعل،

٢- وأن يكون من شأن السلوك أن يعظم من قدرات الفاعل الأول بشكل أكثر بنائية عن الفاعل الآخر،

٣- أن لا يتورع الفاعل الأول في سياق التفاعل مع الفاعل الآخر أن يلوح بالضغط أو العقوبات لتحقيق انسجام موقفي للمصالح،

قومية، رابعاً، يأخذ في الاعتبار مدى شبكية العلاقات رسيولتها وتعقيدها بين القوى المختلفة صانعة للقرار؛ الأمر الذي يخلق بعداً جديداً يتمثل في القدرة هيكل صنع القرار على التكيف تحت ضغط الظروف المتغيرة، وفي ضوء انتشار المعلومات المتضاربة وسرعة تحول المعلومات الصادقة في المواقف إلى إما زائفة أو أن تتدنى قيمتها في التأثير على الأحداث. تختلف القوى الإقليمية في الشرق الأوسط الكبير في مدى قدرتها على فهم واستيعاب هذا المفهوم الجديد للقوة الدولية، وخاصة إنه يتطلب ثلاثة محددات أساسية: أولاً، قدرة مؤسسية عالية في التعامل مع المعلومات والتصورات والتحقق منها وبناء نماذج لتعويض الغائب منها، ثانياً، قدرة اتصالية عالية تسمح باستيعاب المعلومات وقياس جدواها المتغير وخلق نماذج احتمالية للتفاعل، ثالثاً، قدرة وظيفية عالية لخلق مسارات موازية وتبادلية وتقاطعية في الوقت ذاته لتصميم سياسات فعالة. ولا يوجد في الشرق الأوسط على مستوى الدول إلا أربع دول فقط، لها قدرات أصيلة في هذا المجال، وهي: مصر وتركيا وإسرائيل وإيران، فإن الصراع بينهما يكون حاداً.

تتجه مصر إلى بناء قوتها الدولية اعتماداً على أربع معادلات دولية: المعادلة الأولى، إن قوة الدولة التنظيمية هي المدخل للقوة الإقليمية، المعادلة الثانية، أن القوة الإقليمية تضمن نشاطاً دولياً وداخلياً من أجل تعبئة الموارد والتنسيق الإقليمي، المعادلة الثالثة، أن تعبئة الموارد والتنسيق الإقليمي تستدعي إقامة شراكات استراتيجية في مجالات المال والأعمال والاستثمار ومجالات العنف الاستراتيجي والمعلومات،

المعادلة الرابعة، أن المسارات المختلفة لهذه الشراكات لا تعمل كلها بالسرعة نفسها، ولا تتطلب ذات المتطلبات الأولية ذاتها، ولا يتم تعديل المسار إلا وفق ظروف نابعة من داخل المسار. وهذه ليست معادلات تراكمية بمعنى أنها سياق خطى متوالى؛ حيث تبدأ من المستوى الأول وتنتهي بالربع. فقد اعتدنا في التفكير الاستراتيجي الناصري على هذا النمط من التفكير. ولكن المعادلات هنا تتسم بصفة غير خطية وشبكية، بمعنى أن التفكير الاستراتيجي الجديد يقوم على اعتبار أن هذه المعادلات الأربعة تتسم بعدم استقرار، وتعدد للقيم الرئيسية في كل معادلة مما يجعلها معادلات ذات مجاهيل عدة، الأمر الذي يجعل صانع القرار الاستراتيجي يعتمد على منطق التوجه الرئيسي للنتائج النهائي للمعادلة. وآلية حساب التوجه الرئيسي تبنى على أساسين، هما: أولاً، أن الناتج النهائي لا بد وأن يعطي محصلة إيجابية للاستقرار العام، ثانياً، أن هذا الناتج لابد وأن يولد قدرة أعلى على المد بالموارد الدولية. وبحسب الاستقرار العام بالقدرة على التكيف الانتقائي، بينما المد بالموارد الدولية يحسب وفق النزوع الداخلي المحلي لاستيعاب واستخدام هذه الموارد. فالنظام الحسابي المصري الاستراتيجي يوفر لنفسه الحماية من تقلبات القيم غير المحددة أو المجهولة، اعتماداً على صلابة ومرونة التوجه الرئيسي. بعبارة أخرى، فإن منطق الاختيار الاستراتيجي على المستوى الكلي هو الحاكم لكافة المتغيرات المعلومة والمجهولة وغير المؤكدة أو غيرها على المستوى الجزئي. وبالتالي يمكن القول: بأن منطق الاختيار الاستراتيجي قد يتطلب في بعض الأحيان تغيرات هيكلية في هياكل الإنتاج والاستهلاك

الداخلية، ولكنه تم اغتياله بين جنوده ليقوم الدليل الواضح على قصور هذا الطريق. أما الرئيس مبارك فتعلم من الخبرات السابقة، وخط منهجاً سياقياً لتفاعل المتغيرات الكلية العالمية مع المتغيرات الجزئية الداخلية. وهذا وفرّ للرئيس مبارك تحقيق أربع نتائج كبيرة: القضاء على الإرهاب المحلي، الحفاظ على السلام المصري الإسرائيلي، إعادة الهيكلة الاقتصادية ناحية السوق الدولي، وأخيراً، المرونة تحت ضغط الأزمات الإقليمية.. الآن يصبو الرئيس مبارك لتحقيق ثلاث نتائج أخرى: بناء مؤسسات وطنية لتحقيق الامتياز الدولي، وبناء هيكل مؤسسي للاستراتيجية القومية، بناء نظام جديد من النخبة قادرة على السيطرة. وهذه النتائج سوف تصب بشكل واضح في تطوير النظام السياسي والاستراتيجي ليضحي ذا ليونة فائقة في المستقبل.

وصناعة القرار تعزز وتنظم من نمط التفاعل المتغيرات على المستوى الجزئي. بعبارة ثالثة، إن هذا المنطق يتمثل في قدرات مؤسسية استراتيجيه معينة لديها إمكانات وقدرات على ضبط أو تعويض أو شطب أو إعادة صياغة المتغيرات على المستوى الجزئي. بعبارة أكثر شمولاً، فإن النظام الحسابي للقوة المصرية هو نظام ديناميكي يهدف إلى الحفاظ على مستوى التفاعل الكلي في سياق النظام الدولي. وهذا الوصف التحليلي للمنهجية المصرية يتطلب منا أن نفهم منطق حاكمية السياق؛ حيث أبدعه عملياً الرئيس مبارك للتفكير الاستراتيجي المصري. فالرئيس عبد الناصر كان مهتماً بالمتغيرات الجزئية باعتبارها قادرة على توليد المتغيرات الكلية العالمية، ولكنه هزم في ١٩٦٧ ليقوم الدليل الواضح على قصور هذا المنهج. أما الرئيس السادات فاعتمد طريق المتغيرات الكلية الخطية، باعتبارها الطريق للسيطرة على الأوضاع